مدى شرعية التعويضات المفروضة على العراق (٢-٤)

بدر غيلان

لقد اعتمد مجلس الامن الدولي بفرض التعويضات على العراق استناد الى قراراته المرقمة ٦٧٤ لسنة ١٩٩٠ و ٦٨٦ و ٦٨٧ لسنة ١٩٩١، وذلك في طريقة لاسابقة لها في تاريخ القانون الدولي والعلاقات الدولية، اضافة الى مخالفة التعامل المألوف الذي يعقب انتهاء العمليات الحربية وطرق تسوية المطالبات بين الدول ذات السيادة، حيث ان القواعد المؤقتة لاجراءات المطالبات الخاصة بالتعويضات، طبقا لما وردت في قرارات مجلس الامن الدولي قد افتقدت ابسط قواعد العدالة الاجرائية، وابسط شروط المعايير الدنيا المطلوبة بموجب القانون الدولي، خاصة توفير المساواة بين الاطراف المتنازعة وتوفير الشفافية في الاطلاع على مجريات العمل في اللجنة، والاطلاع على الوثائق الخاصة بتلك المطالبات.

هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فانه لم يتيسر للعراق الدفاع عن نفسه بطريقة صحيحة ومعقولة في ضوء توفير معايير العدالة والاجراءات الموضوعية الخاصة في كيفية تنفيذ التعويضات ومنحه الفرصة المناسبة لتهيئة وسائل الدفاع المشروعة تجاه المطالبات الخاصة بها و لاسيما تلك التي تشكل مبالغ باهظة، ومدى اتساقها مع (الاضرار) التي حصلت فعلا، او انسجامها مع الموارد المالية التي سيحصل عليها العراق من تصدير النفط الذي سمحت به الامم المتحدة بعد توقيع مذكرة التفاهم.

فاستنادا الى الفقرة (١٩) من القرار المرقم (٦٨٧) لسنة ١٩٩١ تم تشكيل الية لدفع التعويضات من لجنة الفت لهذا الغرض تابعة للامم المتحدة سميت (لجنة التعويضات) ثم صدر القرار رقم ٦٩٢ لسنة ١٩٩١ الذي نص على تشكيل صندوق لهذه التعويضات، وفي العام نفسه صدر القرار رقم ٧٠٥ لسنة ١٩٩١ الذي حدد نسبة الاستقطاع من موارد العراق النفطية بنسبة ٣٠٪ كحد اعلى من الايرادات الناجمة عن صادراته النفطية، الا انه بعد عدة سنوات من تطبيق هذا البرنامج خفضت هذه النسبة الى ٢٥٪ من ايرادات النفط المصدر وذلك بموجب القرار رقم ١٣٣٠ لسنة ٢٠٠٠ من اجل زيادة الموارد المالية التي خصصت لتنفيذ مذكرة التفاهم التي اقرها العراق بعد اربع سنوات عجاف من صدور القرار رقم ٩٨٧ الخاص بهذه المذكرة، الذي نص على تصدير مايعادل مليار دولار سنويا لتغطية احتياجات العراق من الغذاء والدواء، واخيرا فقد خفضت تلك النسبة الى ٥٪ بموجب قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٤٨٣ لسنة ٢٠٠٣ بعد سقوط النظام السابق والانهيار الاقتصادي شبه الكامل الذي اصاب البلد عقب الاحتلال الامريكي واعمال الحرق والتدمير والسلب التي طالت جميع ممتلكاته ومشروعاته، على امل ان يساهم تخفيض نسبة التعويضات في تمكين البلد من استعمال مايتوفر لديه من موارد عن تصدير النفط لاعادة الاعمار وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

لقد اعتمدت لجنة التعويضات في اجراءاتها، وبعيداً عن اية معايير واسس موضوعية واقتصادية، على الخطة التي وضعتها السكرتارية الخاصة التي اوكل اليها النظر في جميع المطالبات للسنوات ١٩٩١-٢٠٠٣، والتي عكست النيات المغرضة التي كان الهدف منها تحميل العراق مبالغ هائلة من خلال حسم مطالبات كبيرة ومعقدة وغير واقعية في فترة زمنية قصيرة.

اضافة الى ذلك فقد نظرت اللجنة بتعويضات كثيرة باثر رجعي ولاعلاقة لها بدخول العراق الكويت، وانما استغلت من بعض الدول التي وجدت فيها فرصة سانحة للحصول على مايمكن الحصول عليه طالما ظل العراق لاحول له ولاقوة يرزح تحت وطأة القرارات الدولية المجحفة التي اصدرها مجلس الامن الدولي.

ان تحول مجلس الامن الدولي من جهاز سياسي الى جهاز قضائي عن طريق هيئة التعويضات، ليس الا عملاً قسرياً متعمداً، الغاية منه الحد من امكانيات العراق ومنعه من الافادة من الطريقة الاجرائية المعتادة في محكمة العدل الدولية او اية محكمة او لجنة تحكيم محايدة.

اضافة الى ذلك فان القواعد التي وضعتها الهيئة، ولاسيما في بداية اعمالها كانت في غاية القوة بالنسبة للعراق،وذلك بسبب اتخاذها قراراتها بمعزل عن اية مشاركة عراقية ذات جدوى اوفاعلية، حيث لم يكن للعراق أي حق بالاشتراك في المناقشات الخاصة بفرض العقوبات او ابداء الراي فيها، فضلاً عن عدم امكانيته من الناحية المادية ارسال من يمثله الى بعض جلسات الهيئة التي تعمل من خلال مايقرب من (١٥) فريقاً.

لقد تسلمت لجنة التعويضات منذ تشكيلها نحو (٢,٦) مليون طلب للحصول على تعويض من العراق تبلغ اقيامها في مجملها على وفق بعض التقديرات نحو (٣٥٠) مليار دولار.

منها نحو (٢٠٠) مليار دولار لدول الخليج العربي، وقد رفعت هذه الطلبات من نحو مائة دولة نيابة عن مواطنيها او مؤسساتها الخاصة والعامة، كما رفعت مطالبات من قبل ثلاثة عشر مكتباً تابعاً للبرنامج الانمائي للامم المتحدة والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين نيابة عن افراد لم يكونوا في موقع يسمح لهم بتقديم طلباتهم بواسطة حكومات.

وقد حدد المجلس الحاكم للجنة التعويضات ست فئات من الطلبات، منها اربع فئات تخص الافراد، وواحدة تخص المؤسسات، واحدة للحكومات والمنظمات الدولية، وهذه تشمل الطلبات الخاصة بالاضرار البيئية.

وقد ركزت اللجنة على تعويضات الافراد التي تقدر بنحو (١٥٠) مليار دولار حيث قررت دفع نسبة ٣٠٪ من كل طلب، وجملة ذلك على وفق بعض التقديرات نحو (٤٨) مليار دولار، دفعت منها فعلاً نحو (١٨,٢) مليار دولار.

وتدل الاحصائيات الخاصة بموضوع التعويضات لغاية ٢٦/ ١/ ٢٠٠٤ على المعطيات الاتية:

١- العدد الكلي للمطالبات ٢٦٤٨٦٤١ طلباً

٢- المبالغ المطالب بها ٣٤٩,٠ مليار دولار تقريباً

٣-المطالبات المحسومة ٢٦٠٢٧٢٢ طلباً

٤- مبالغ المطالبات المحسومة ٢٦٥,٠ مليار دولار

٥-المطالبات المحكوم لها بالتعويض ١٥٠٩٤٧٩ طلباً

٦- مبالغ التعويض عنها ٤٨,٠ مليار دولار

٧-المبالغ المدفوعة حتى الان ١٨,٢ مليار دولار تقريباً

لقد حدد مجلس الامن الدولي تقديم مطالبات الفئات A.B.C من تاريخ ١٩٩٢/١/١ ولغاية ١٩٩٤/١/١، ثم عاد ووافق على حالات معينة اخرى ١/١/ ١٩٩٦ مما ادى الى تضخيم المطالبات على العراق بصورة خطيرة والحق به اضرارا فادحة.

وحيث ان مجلس الامن الدولي منح لجنة التعويضات صلاحيات واسعة للنظر في انواع المطالبات ومبالغها او تواريخ ونوعها، فقد ادى ذلك الى ان تتجاوز تلك اللجنة صلاحياتها المنصوص عليها في قرار المجلس المذكور الذي حدد التعويضات بالحوادث الواقعة بعد عام ١٩٩٠، في حين باشرت اللجنة باعمال قانونية تتعلق بديون والتزمات العراق الناشئة قبل ١٩٩٠/٨/٢ على الرغم من ان الفقرة ١٦ من القرار رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٩١ استثنت تلك الامور من مسألة التعويضات، حيث وقع الامين التنفيذي للجنة على الرغم من ذلك على مذكرة تفاهم مع محافظ البنك المركزي المصري تتعلق بالتعويضات المستحقة للمصريين العاملين في العراق قبل ١٩٩٠/٨/٢، مما شكل تجاوزاً صارخاً لصلاحيات السكرتارية والامين التنفيذي للجنة، وامعاناً بالاضرار بالشعب العراقي مسلوب الارادة داخلياً وخارجياً في زمن النظام المخلوع، ولاتزال المحاولات جارية من قبل العديد من الدول للحصول على (تعويضات) من العراق من دون وجه حق.

ولعل من بين الامور المتناقضة في هذا الشأن هو ان دولا عربية وباساليب ملتوية لاتحسد عليها، قد تقدمت في العام الماضي بقوائم تعويضات من العراق لاسباب غريبة وبعيدة عن كل شعور بادعائها بالقومية والاسلام والحرص على مصالح الشعب العراقي، من هذه المطالبات على سبيل المثال ان احدى الدول تطالب بثلاثة مليارات دولار تعويضاً عن اضرار البيئة، ودولة اخرى تطالب بخمسة مليارات دولار عن استحقاقات عمالة لمواطنيها اسمتها (عمالة مؤجلة) لاندري ماهيتها، وهل تقصد بها فرص العمل التي ضاعت من عمالها بسبب دخول صدام الكويت؟!

والاغرب من ذلك ان دولة اخرى تطالب بتسعة وخمسين مليار دولار بحسب بعض المصادر، قائلة انها دفعتها عن ديون متفرقة للنظام الصدامي المباد، في حين ان هذه الدول لاتملك وثائق بهذه الديون، وانما تدعي انها منحتها على اساس الثقة بالنظام المذكور، في حين هناك دول اخرى ادعت بعد انكشاف تحايلها وبكل صلافة ان صدام اودع عندها مبالغ كبيرة بشكل شخصي عن طريق اقاربه لذلك فقد سارعت الى تقديم طلبات بالتعويض تحت مسميات مختلفة ماانزل الله بها من سلطان، في حين ان الشواهد العديدة تبرهن بما لايقبل الشك على عدم شرعية هذه التعويضات وانعدام أي سند قانوني لها.

والى جانب المطالبات الدولية غير القانونية نجد ان العديد من الشركات قد لجأت هي الاخرى الى ابتزاز العراق عن طريق لجنة التعويضات وحصلت على مبالغ طائلة من دون وجه حق، فعلى سبيل المثال الشركات التي عملت في العراق وجنت ارباحاً هائلة، خاصة تلك التي نفذت مشاريع بموجب القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٧٥ والخاص بتنفيذ مشاريع الخطة الاقتصادية التي وصفت بالانفجارية، فان هذه الشركات تطالب بتعويضات عن آلياتها ومعداتها التي استهلكت من جراء العمل، في حين اعتبرتها هذه الشركات معدات جديدة وغير مستعملة على الرغم من ان هذه الشركات تحتسبها عادة ضمن تكلفة المشروع، وبعد الانتهاء من العمل تقوم ببيعها بابخس الاثمان، وحتى بسعر نقلها واخراجها من العراق على وفق نظام اعادة التصدير.

وفوق هذا وذاك فان اغلب الافراد الذين طالبوا بالتعويض قد زودوا لجنة التعويضات بوثائق مزورة وحصلوا على مبالغ كبيرة، ومن يدري فقد يكون فرض التعويض قد جرى على وفق طريقة (فيدني وافيدك) الضحية بلدنا المنكوب الذي ابتلي بحكام ظلمة.

رجال الاعمال يناقشون الضرائب والرسوم

المدى / سناء النقاش

يناقش رجال الاعمال يوم الاربعاء المقبل في ندوة موسعة مواضيع اقتصادية تتعلق بالضرائب والرسوم وتفعيل الاستثمار الاجنبي في المركز الثقافي النفطي.

وقال السيد راغب رضا بليبل رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين.

ان لرجال الاعمال دوراً مهماً ومتميزا حالياً في حملة الاعمار وبناء الاقتصاد العراقي لذا فهم يتناولون بالبحث والتحليل القضايا المتعلقة بالاقتصاد في ندوات شهرية منها هذه الندوة حيث سيناقش الاستاذ سالم بولص ابراهيم سبل تفعيل الاستثمار الاجنبي ويناقش الدكتور الباحث عباس حسين الدباغ موضوع الضرائب والرسوم في العراق اما الاستاذ د.بدر غيلان خبير البنك المركزي العراقي فسيناقش مناخ الاستثمار وتطوير الصناعة الوطنية.

إمكانيات استثمارية هائلة في العراق على الرغم من التدهور الامني

اعتبر رجال وخبراء مجتمعون في دبي لبحث اعادة اعمار العراق، ان التدهور الامني يعرقل الاستثمار لكن البلد يتمتع بامكانيات استثمارية هائلة.

وقد طرح المشاركون في مؤتمر بشأن اعادة اعمار العراق استمر ثلاثة ايام، السؤال بشان الاطار القانوني الذي يحكم الاستثمار في العراق في ضوء قانون اصدره التحالف قبل نقل السلطة للعراقيين في حزيران.

وينص هذا القانون على ضرورة فتح العراق فورا امام الاستثمارات الاجنبية باستثناء. قطاعات العقارات والنفط والموارد الطبيعية.

واعتبر المصرفي العراقي باسل الرحيم ومقره لندن ان المشكلة هي انه علينا التعامل مع اقتصاد كان موجها من قبل الدولة طوال ٣٥ سنة (في ظل النظام السابق) وتابع اذا تركتم الحرية للمستثمرين الاجانب فانكم لن تمنحوا القطاع الخاص (المحلي) اية فرصة للوقوف على قدميه وليصبح تنافسيا.

ودعا باسل الرحيم مدير بنك مرشنت بريدج انفستمانت الى تعزيز القطاع وتقليص كبير في دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

ويتمتع العراق بموارد لايمكن ان تتوفر في بلد واحد على الاطلاق، على حد تعبيره، مشيرا خصوصا الى الاحتياطات المحتملة من النفط الخام والمقدرة بـ٣٠٠ مليار برميل بينها ١١٣ مليار من الاحتياطات المؤكدة ومياه دجلة والفرات واراض زراعية شاسعة وسكان متعلمين ومؤهلين ومواقع اثارية وسياحية.

واعتبر كريستوفر اكسلاين، رئيس شركة هوم اسانشيل الامريكية للمفروشات التي تنشط في العراق منذ سنة ان الاعمال الوحشية والجنونية التي حصلت ضد العراقيين والاجانب في الاسابيع الاخيرة لايمكن الا ان تشوه سمعة العراق.

وقال ان هناك فرصة استثنائية للذين يعرفون القراءة بين السطور.

لكن رئيس مجلس الاعمال العراقي في (ابو ظبي) طالب خان حذر من ان عمليات خطف الاجانب الذين قتل منهم نحو ثلاثين حتى الان ادت الى نزوح الاعمال الى خارج العراق.

وقال على هامش المؤتمر ان خمسين بالمئة من الخاطفين هم من عناصر العصابات الذين يسعون للحصول على فديات.

ورأى انه ينبغي استيعاب هؤلاء الناس في مجال الاعمال حتى لو غادر العرب والاجانب (العراق)، فان علينا المضي قدما في اعادة الاعمار.

العراق يرد دينا لصندوق النقد الدولي

واشنطن (رويترز)- قالت مصادر صندوق النقد الدولي ان العراق رد نحو ٨١ مليون دولار مدين بها للصندوق اواخر الاسبوع الماضي ممهدا الطريق الى تدفق المعونات من الصندوق على الحكومة العراقية المؤقتة.

وقالت المصادر التي طلبت الا يكشف عن هويتها ان رد الدين جاء في حين يستعد مجلس ادارة الصندوق للاجتماع لمناقشة تقديم قروض للعراق.

واضافت المصادر قولها انه من المتوقع ان يوافق مجلس ادارة صندوق النقد الدولي على تمويل للعراق بمبلغ قدره نحو ٨٠٠ مليون دولار بموجب برنامج مخصص للدول التي تعاني من الصراع، وتأتي هذه المساعدات في العادة مصحوبة بشروط للسياسة الاقتصادية اقل تشددا مما تقتضية البرامج المعتادة للصندوق.

وقالت المصادر ان موافقة صندوق النقد على اقراض العراق (سيساعد) المحادثات بين اعضاء نادي باريس الموءلف من ١٩ دولة صناعية بشان الغاء الديون الخارجية للعراق التي تقدر بنحو ١٢٠ مليار دولار.

وتسعى الولايات المتحدة وكندا الى الغاء ٩٠ في المئة من ديون العراق الخارجية بينما تصر فرنسا التي عارضت الحرب ومعها روسيا والمانيا على ان الغاء ٥٠ في المئة من الديون هو اقصى مايجب منحه لبلد غني بالنفط.

أسعار النفط في ارتفاع على الرغم من قرار السعودية زيادة الإنتاج

(CNN--)بلغ سعر برميل النفط منتصف الثلاثاء الماضي مستويات غير مسبوقة، عندما تجاوز حاجز الخمسين دولارا للمرة الأولى مذ عقود بسبب التوتر في الشرق الأوسط ونيجيريا وتداعيات إعصار إيفان الذي ضرب الولايات المتحدة.

وأعلنت السعودية أنّها سترفع طاقة إنتاجها إلى ١١ مليون برميل يوميا، أي بما يعادل نسبة ١٥ بالمائة، في محاولة لتهدئة الأسواق.

وقال وزير النفط السعودي علي النعيمي إنّه من المنتظر العمل بالقرار في غضون الأسابيع القليلة القادمة بفضل بدء العمل في حقول جديدة.

وقالت أوبك إنه لا يمكن أن سوء تقدير في حجم السوق من الأسباب التي رفعت الأسعار، لأن هناك هامشا إضافيا من الإنتاج اليومي يبلغ ١,٥ مليون برميل.

وتم تبادل برميل النفط لحساب تشرين الثاني، في نيويورك منتصف الاسبوع على أساس سعر يبلغ ٥٠,٠٦ دولارا، وفي آسيا على أساس سعر يبلغ ٥٠,٤٧ دولارا.

كما ارتفعت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام الأمريكي ارتفاعا طفيفا أوائل التعامل، فيما توقع المتعاملون أن تشهد السوق مزيدا من الصعود بسبب هبوط متوقع في مخزونات الولايات المتحدة من النفط ومخاوف من نقص إمدادات المعروض من نيجيريا.

وفي وقت لاحق بلغ سعر عقود الخام الأمريكي الخفيف لشهر تشرين الثاني في التعاملات الالكترونية لنايمكس عبر نظام أكسيس ٤٩,٩٣ دولار للبرميل مرتفعا ثلاثة سنتات.

وكان قد سجل عند الإغلاق في بورصة نايمكس اواسط الاسبوع مستوى قياسيا جديدا ٤٩,٩٠ دولار مرتفعا ٢٦ سنتا عن اليوم السابق.

وفي لندن ختمت العقود الاجلة لمزيج النفط الخام برنت في بورصة البترول الدولية بلندن التعامل منتصف الاسبوع مرتفعة ٥٢ سنتا إلى ٤٦,٤٥ دولار للبرميل بعد أن سجلت في وقت سابق خلال التعامل مستوى قياسيا مرتفعا ٤٦,٨٠ دولار.

وقالت الحكومة الأمريكية إن إنتاج النفط الأمريكي في خليج المكسيك ما زال منخفضا حوالي ٣٠ في المئة بعد أكثر من أسبوعين من قيام المنتجين بوقف الإنتاج بسبب إعصار إيفان.

وقالت هيئة إدارة المعادن الأمريكية إن إنتاج النفط منخفض حوالي ٤٩٢ ألف برميل يوميا في حين أن إنتاج الغاز الطبيعي منخفض ٢,٣٤ مليار قدم مكعب في اليوم.

كما تلقي تداعيات الوضع الداخلي النيجيري بظلالها على الاقتصاد العالمي متمثلا في ارتفاع أسعار النفط بعد أن هددت مجموعة مسلحة بقيادة مجاهد أساري متهمة باستخراج النفط وبيعه بطريقة غير قانونية بمهاجمة المرافق النفطية والموظفين الحكوميين بدءاً من مطلع تشرين الأول وفقاً لما أعلنته هذه المنظمة المسلحة.

وتنتج نيجيريا ٢,٣ مليون برميل من النفط الخام يومياً مما يجعل منها خامس أكبر منتج للبترول في منظمة أوبك.

ووصلت الأسعار إلى أعلى مستوى لها منذ عام ١٩٨٣ وقاربت المستويات القياسية إثر الحظر النفطي العربي فور اندلاع حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ ولكنها مازالت أقل بكثير من معدل ٧٠ دولارا الذي وصلت إليه إثر الثورة في إيران عام ١٩٧٩.

(اتحاد للاتصالات) تطلب رفع رأس مالها

دبي CNN-قال محمد حسن العمران، الرئيس والمدير التنفيذي لمؤسسة الإمارات للاتصالات أنهم تقدموا إلى الجهات المعنية في السعودية، لرفع رأس مال الشركة إلى ٧ مليارات ريال (١,٨٦ مليار دولار) بدلا من ٥ مليارات ريال (١,٣٣ مليار دولار).

وأشار العمران إلى أن رأس مال الشركة الحالي لا يكفي لإنشاء البنى التحتية، كون السوق السعودية تعد من أكبر الأسواق الحالية في منطقة الشرق الأوسط، مؤكداً في ذات السياق أن الشركة ستعمل برأس مالها الحالي والبالغ ٥ مليارات ريال (١,٣٣ مليار دولار) لحين صدور قرار برفع رأس المال.

من جهته أكد عبيد بن مسحار النائب الأول للرئيس التنفيذي لشركة اتحاد (للاتصالات) أن الشركة ستلتزم بجميع القوانين المعمول بها في السعودية، سواء بتوظيف المرأة السعودية، وطرح خدمة الجيل الثالث والتي ما زال الجدل يدور بشأنها لعدم السماح بتطبيقها في السعودية، مشيراً إلى أن خدمات الجيل الثالث تعتمد على العديد من المزايا التي لا ترتبط بالصورة أو أفلام الفيديو وإنما تسمح بالتواصل عبر شبكة الإنترنت والأغراض الشخصية التي تساعد المستخدم على الاتصال بأنحاء العالم.

وأشار إلى وجود العديد من البدائل التي سيعلن عنها قريبا.

من جهته ذكر العمران أن حصول الشركة على التمويل الإسلامي من عدد من البنوك العالمية والتي هي بنك سيتي جروب وبيت التمويل الكويتي وبنك دبي الإسلامي وبنك أبو ظبي، ومن البنوك السعودية البنك الأهلي التجاري وشركة الراجحي المصرفية ومجموعة سامبا المالية والتي جاءت على وفق التمويل الإسلامي الذي يشهد نمواً يقدر ما بين ١٥و٢٥ في المائة سنوياً والمتوافق مع توجه السعودية.

ورفض العمران الكشف عن حصص البنوك المشتركة في التمويل الإسلامي إلى انه أشار أن التمويل سيتم إعادته للبنوك عبر قروض مشتركة خلال ٩ اشهر، على أن يتم إعادة هيكلة التمويل خلال ١٨ شهراً والتي سيتم سدادها من خلال الأرباح التي تحققها الشركة فور بدء أعمالها في السعودية.

إلى ذلك ذكر عبد الله سليمان الراجحي المدير العام لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار، أن توجه شركة اتحاد اتصالات للتمويلات الإسلامية وتنوع البنوك المشاركة في عملية التمويل تعتبر إضافة نوعية للاقتصاد السعودي والتي ستسهم في خلق المزيد من فرص العمل الجديدة والاستثمار في هذا المجال والتي تعمل على التنمية الاقتصادية في السعودية.

حكومة كندا تبيع حصتها في شركة النفط

CNN-طرحت الحكومة الكندية في الأسواق، الأسهم التي تملكها في شركة Petro-Canada النفطية، والتي تبلغ ١٩ في المائة.

وحددت الحكومة سعر السهم الواحد بـ ٦٤,٥٠ دولارا كنديا في بورصة تورنتو وبـ ٥٠,٤٢ دولارأمريكيا في بورصة نيويورك.

ويبلغ مجموع الأسهم التي تطرحها الحكومة الكندية ٤٩,٣٩ مليون سهم، مما سيمد الخزينة بمبلغ ٣,١٨ مليار دولار كندي (٢,٤٩ مليار دولار أمريكي).

وتعتبر شركة بترو كندا، ومقرها في كالغيري، أكبر ثالث شركة نفط وغاز في كندا.

ومن جانبها، أعلنت الحكومة أن المهلة المحددة للاكتتاب انتهت في ٢٩ من أيلول الماضي.

وتتولى الإشراف على عملية الاكتتاب لأسهم بترو كندا كل من مؤسسات ميريل لينش و CIBC و RBC.